

بيان صحفي

الإعلان عن "ملتقى لبنان الاقتصادي" في مؤتمر صحفي

الرئيس سليمان يرعى افتتاح الملتقى بمشاركة رئيس الحكومة وعدد من الوزراء 400 مشارك
من لبنان وبلدان عربية

تمّ قبل ظهر اليوم الإعلان عن معطيات "ملتقى لبنان الاقتصادي" الذي ينعقد صباح السبت المقبل في فندق الـ"فور سيزونز" برعاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، والذي تنظمه "مجموعة الاقتصاد والأعمال" بالتعاون مع المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان "إيدال" واتحاد الغرف العربية واتحاد الغرف اللبنانية. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقد في مقر المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار (إيدال) شارك فيه كل من: مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة فؤاد قليفل ممثلاً وزير الاقتصاد والتجارة، المهندس نبيل عيتاني، ومحمد شقير، و.د. فرنسوا باسيل، ورؤوف أبو زكي.

نبيل عيتاني

بداية تحدث رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للاستثمارات نبيل عيتاني فقال: "إن هذا الملتقى ينبثق من الحاجة المتزايدة لمواكبة التداخيات والمتغيرات في الدول العربية ومجابهة التحديات الناتجة عنها والحدّ من تأثيرها على اقتصاديات المنطقة بشكل عام وعلى الاقتصاد اللبناني بشكل خاص. ولا شك في أن انعقاده في هذا التوقيت بالذات هو دلالة على ثقة وإيمان ثابت بالمستقبل، والتأكيد على أن لبنان سيتجاوز هذه المرحلة كما تجاوز الكثير من الأزمات وخرج منها أكثر صلابة ومناعة. وهناك الكثير من العوامل التي تدعو إلى التفاؤل كتشكيل الحكومة الجديدة، التي نمدّ إليها جميعاً يد التعاون، وانعقاد مؤتمر "المجموعة الدولية لدعم لبنان" سيوجّه رسالة دعم لهذه الحكومة، مع التمسك باستقرار لبنان وسيادته وسلامة أراضيه".

وتابع: "إننا اليوم نواجه تحديات كبرى ومتغيرات بدأت انعكاساتها تظهر على بعض القطاعات الاقتصادية، كما على المناخ الاستثماري العام. ولا شك في أن ما حصل ويحصل في الدول العربية ابتداءً من العام 2010 وحتى اليوم، كان له الأثر الواضح على الأداء الاقتصادي لهذه الدول وعلى الجهوزية والقابلية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما كان له أثر أيضاً على عمل هيئات تشجيع الاستثمار في هذه الدول. وإذا كان لبنان قد حقق زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليه خلال العام 2012، وحافظ على المستوى نفسه عام 2013، إلا أن ذلك لا يفيى وقع الضغط الذي ترزح تحته بعض القطاعات الاقتصادية في الوقت الراهن، ما يستدعي اللقاء والنقاش والتشاور لإيجاد الحلول واستنباط الخطط الواجب اتباعها.

وهنا تكمن أهمية انعقاد هذا الملتقى، والاجتماع الذي دعت إليه المؤسسة يوم الجمعة والذي تشارك فيه هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية، بهدف التوصل إلى رؤية مشتركة من شأنها تحديد الخطوات الواجب اتباعها على مستوى الحكومات بشكل عام، وعلى مستوى هيئات تشجيع الاستثمار بشكل خاص".

محمد شقير

ثم تحدث رئيس إتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير فقال: "تعودنا في لبنان ان نبني على الايجابيات مهما طال الانتظار. لذلك فإننا نتأمل خيرا من تشكيل الحكومة كخطوة اولى في اتجاه استعادة المواطن والهيئات الاقتصادية الثقة بالمؤسسات تمهيدا لإطلاق عجلة الاقتصاد واستعادة النمو. ويأتي اليوم الإعلان عن ملتقى لبنان الاقتصادي المزمع عقده في 8 آذار المقبل في وقت يحاول فيه الاقتصاد الوطني البناء على الدفع الايجابي الذي نتج عن تشكيل الحكومة.

إن ملتقى لبنان الاقتصادي أصبح يشكل حدثا اقتصاديا مهما نستكشف من خلاله أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المحلي والإقليمي ومؤشرا سنويا لطبيعة العلاقات اللبنانية العربية في المجال الاقتصادي. ان فعاليات هذا الملتقى ستتطرق لمواضيع تهم الاقتصاد اللبناني وسيشارك في ندواته، حضورا ومتحدثين، شخصيات يساهمون في صناعة الرأي العام الاقتصادي المحلي والعربي".

د. فرنسوا باسيل

ثم تحدث رئيس جمعية مصارف لبنان د. فرنسوا باسيل فقال: "يشهد لبنان منذ ثلاث سنوات تراجعاً واضحاً في مختلف مؤشرات اقتصاده، الذي تعاني قطاعاته ركوداً أو انحساراً في نشاطها نتيجة عوامل عدة، بعضها داخلي وبعضها الآخر خارجي المنشأ، بعضها بنوي وبعضها الآخر ظرفي. في الواقع، إن النزاعات الإقليمية والمحلية التي ولّدها "الربيع العربي" في عدد من بلدان المنطقة دفع الشائئين السياسي والأمني الى واجهة الأحداث، ما حجب الضوء نسبياً عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي هي، في الأساس وإلى حد كبير، من أهم مسببات ومحركات هذا التحول الكبير الذي تشهده المنطقة.

في هذا السياق، يبدو لبنان كالعادة شديد التأثر بالأحداث الإقليمية سياسياً وأمنياً واقتصادياً. والظاهر أن الشأن السياسي قد دخل العناية المركزة منذ مدة وجيزة بحيث تشكلت بعد 11 شهراً من التعثر "حكومة المصلحة الوطنية" التي نأمل أن تنال ثقة المجلس النيابي قريباً وأن تستأنف بالتالي سائر السلطات الدستورية عملها المجدد منذ حوالي السنة، فيتم تنويع هذه الإنذاعة الأخيرة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية في موعده المحدد، وتتألف مع بداية العهد القادم حكومة تتصرف جدياً، وبدرجة قويّة ومركزة، إلى معالجة مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية، المتركمة والمتفاقمة.

وفي سبيل الاستعداد لهذه التطورات المرتقبة، جاء عقد "ملتقى لبنان الاقتصادي"، للجمع بين عدد من المسؤولين السياسيين والخبراء التقنيين، من جهة، وأصحاب المؤسسات ورجال الأعمال، من جهة أخرى، بحيث تُتاح لهم فرصة التمازج والتداول في أفضل السبل والآليات التي من شأنها التخفيف من وطأة الضغوط السياسية والأمنية والاجتماعية على النشاط الاقتصادي والاستثماري في لبنان والبلدان المجاورة. وهكذا، يؤمل أن يتمكن هذا المنتدى، على المستوى اللبناني، من التوصل الى رسم المعالم الكبرى لخريطة طريق للنهوض الاقتصادي المرتجي، بحيث تكون تنفيذ هذه الخريطة من أولويات العهد العتيق وحكومته الأولى".

رؤوف أبو زكي

ثم تحدث الرئيس التنفيذي لمجموعة "الاقتصاد والأعمال" رؤوف أبو زكي فقال: "ينعقد هذا الملتقى في ظروف استثنائية وصعبة رافقته منذ بدء التحضير له، في ظل فراغ حكومي، ومن ثم في ظل الحكومة الجديدة التي نأمل أن تنال الثقة قبل انعقاد الملتقى. أضف إلى ذلك الحوادث الأمنية المؤسفة التي كانت تحصل بين حين وآخر.. وعلى الرغم من ذلك تابعنا التحضير لهذا الملتقى إدراكاً منا لأهمية انعقاده في هذه المرحلة بالذات، وإيماناً بقدرة البلد على التكيف مع الظروف واحتواء الأزمات.

من هنا، نرى أن مجرد انعقاد هذا الملتقى، يشكل نجاحاً في حد ذاته، ويكتسب أهمية خاصة لاسيما من خلال المشاركة العربية فيه والتي نأمل أن تكون، على محدوديتها النسبية، مؤشراً لعودة الأخوان العرب لاسيما الخليجيين منهم إلى لبنان مستثمرين وسياحاً. ومن المتوقع أن يشارك في هذا الملتقى معالي الأستاذ عمرو موسى، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، إضافة إلى مشاركة ممثلين من بعض بلدان الخليج والبلدان العربية الأخرى على مستوى وزراء وقادة هيئات استثمار وفعاليات اقتصادية واستثمارية. ومن المتوقع مشاركة نحو 400 من لبنان و 8 بلدان عربية أخرى وذلك على مستوى أصحاب القرار في المؤسسات الحكومية والخاصة.

ويكتسب هذا الملتقى أهمية إضافية وذلك من خلال محاوره التي ستحاول طرح نظرة مستقبلية للاقتصاد اللبناني وإظهار حاجاته الملحة للمرحلة المقبلة، وإطلاق حوار حول ما يمكن القيام به من خطوات وسياسات في إطار ما يُسمى بـ "إدارة الأزمة" بهدف تعزيز الثقة وتنشيط الحركة الاقتصادية. كما يتناول الملتقى تحديد حاجات المرحلة المقبلة على مستوى بلدان المنطقة لاسيما بلدان الربيع العربي.

ومما لا شك فيه أن احتضان فخامة رئيس الجمهورية لهذا الحدث إنما يعكس تقديره واهتمامه بهذه المبادرة التي تتكامل مع جهود فخامته في ترسيخ التوافق السياسي بما يساهم في خلق مناخ ملائم للحركة الاستثمارية المحلية والعربية والاعترايية. ونأمل في الأيام القليلة التي تفصلنا عن موعد الملتقى أن تكون الحكومة قد نالت الثقة، لتعود الحياة من جديد إلى مؤسساتنا الدستورية.

لمحة عن إيدال

أنشئت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" في العام ١٩٩٤ بهدف ترويج لبنان كوجهة جذابة للأعمال وجذب الاستثمارات وتقديم المساندة لها والحفاظ عليها. ومع إصدار القانون 360 لتشجيع الاستثمارات في لبنان في العام ٢٠٠١، تم تعزيز دور المؤسسة لتوفر الخدمات والتسهيلات اللازمة للمستثمرين. وقد حدّد هذا القانون عدداً من القطاعات الهدف التي تتمتع بمقومات لاستقطاب الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. تشمل القطاعات الهدف: الصناعة والزراعة والتصنيع الزراعي والسياحة والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والأعلام. بالإضافة إلى دورها كمؤسسة لتشجيع الاستثمارات، تهتم "إيدال" أيضاً بالترويج لصادرات القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعات الغذائية والزراعة. تتمتع "إيدال" بالاستقلالية المالية والإدارية وترتبط برئيس مجلس الوزراء الذي يمارس سلطة الوصاية عليها.

للمزيد من المعلومات:

رياض الصلح، شارع الامير بشير، بناية للعازرية
الطابق الرابع، ص.ب. 7251-113
بيروت، لبنان
هاتف: +961 1 983306 فاكس: +961 1 983302

invest@idal.com.lb
www.investinlebanon.gov.lb

Follow us on  twitter

View our videos on  YouTube

View our profile on  Linked in

Like us on  Facebook